تأليف
علي حسن علي عبد الحميد
الحلبي الأثري

الحكم الحق في الاحتفال بمولد سيد الخلق

دار الصواب للكتاب
ناشرون / عمّان - الأردن

الحكم الحق

في

الاحتفال بمولد سيد الخلق ﷺ

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

١٨٩٦٢/ ٢٠٠٦م

دار الصواب للكتاب
ناشرون / عمّان الأردن

هاتف: ٠٠٩٦٢٧٨٨٨١٨٤٠٤ - فاكس: ٠٠٩٦٢٦١٥٠٥١٥٤٧

التوزيع في جميع أنحاء العالم



٦ شارع عزيز فانوس - منشية التحرير - جسر السويس - القاهرة
هاتف: ٠٠٢٠٢/٢٤١٤٢٤٨ تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٦٣٦٥٦٣٨ جوال: ٠٠٢/٠١٠٦٠١٤٩٧٨
E-Mail:Dar_Alemam_Ahmad@yahoo.Com

الحكـم الحـق

في

الاحتفال بمولد سيد الخلق ﷺ

كتبـه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار الصواب للكتـاب
ناشرون / عمّان الأردن



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله؛ نحمدُهُ ونستعينُهُ، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له ..

وأشهد أن لا إله إلا الله -وحده لا شريك له-.

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فإنَّ خير الكلام كلامُ الله، وخيرَ الهدي هديُ محمدﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة؛ وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعدُ:

فهذه رسالةٌ علميةٌ مختصرةٌ؛ كتبتُهَا استجابةً لطَلَبِ أخٍ محبٍّ عزيز؛ بعد وقوفنا -معًا- على (إعلان)[1] نشرته بعضُ الصحف المحلية -في بلدنا الأردنِّ- يوم الإثنين: ٢٧ -أيار-٢٠٠٢م- باسم جمعية ثقافية (بدعية!!) تنتسبُ إلى العروبة والإسلام!! -عنوانه (الاحتفالُ بالمولد النبوي الشريف: سنة حسنة)!! ثم تلا ذلك -في العنوان- آية وحديث.

أما الآية: فقوله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧].

وأما الحديث: فقولهﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنةً: فله أجرها»[2]؛ ردًّا -منهم- على بعض المشايخ المعاصرين؛ من أهل العلم، والفضل، والدين؛ الذين أفتوا ببدعية الاحتفال بالمولد، ومنعه :..

ولقد قرأتُ هذا (الإعلان) -الذي جاء في نصف صفحة الصحيفة! -كاملاً!- ودققت فيه، وتأمَّلتُهُ؛ فرأيت فيه مُغالطات كثيرة؛ فضلاً عن أسلوب الاستعلاء المصوغ به، ناهيكَ عن التضليل، والتأثيم، والتهكُّم؛ الذي يلفُّه ويحتويه!!

ولولا هذا: لأعرضتُ عنه، ولما جعلتُ له أية قيمة أو منزلة.

والعجبُ من كاتب (الإعلان) -أو كاتبيه!- كيف يتكلَّمون -بل يتبجحون!!- حول (العلم)، و(العلماء)، و(الدراية)، والمعرفة، و... و... وهم -في حقيقتهم!-

(١) صحيفةُ الرأي الأردنية -(صفحة١٥= الإعلانات!)!!

(٢) رواه مسلم (١٠٧١) (٦٩) عن جرير البجلي.

جهلة بأبجديَّات العلم، وأوَّليات المعرفة؛ وبخاصَّة في لغة العرب؛ التي هي بابُ القرآن، ولُبابُ الشريعة، ومفتاح الإسلام:

فهم -على سبيل المثال!- يقولون في (عمود إعلانهم الأول!): «أليس ذكر الله مطلوب؟»!!

وصوابُهُ: «... مطلوبًا».

- ويقولـون في (عمود إعلانِهم الثالث!): «لأن الأمة رأتْ أن هذا شيئًا حسنًا»!!

وصوابُهُ: «... شيءٌ حسنٌ».

- ويقولون (في عمود إعلانهم الثالث -نفسه!-): «فما هذا الجفاءُ لرسول الله محمد، حتى يحرِّمون أن ...»!

وصوابُهُ: «... حتى يحرِّموا أن ..».

- ويقولون (في عمود إعلانهم الثالث -نفسه!-): «وعلى هذا كان الصحابةُ والتابعون وتابعيهم ..»!

وصوابُهُ: «.. وتابعوهُم».

- ويقولون (في عمود إعلانهم الرَّابع!): «فلماذا ينزعجُ منه هذا الشخصُ، فيحرِّمُهُ، ويعتبرُهُ بدعة وضعف في الدِّين»!

وصوابُهُ: «.. ويعتبرُهُ بدعةً وضعفًا في الدين».

... ثم كرَّروا (!) الجملة مرة ثانية -ذاتها- بالخطإ نفسه-!!

أقولُ:

فهذا الذي لا يُحسن ضبط تراكيب اللغة -إعرابًا، وبناءً؛ نحوًا، وصرفًا-: هل يستطيعُ إدراك معانيها الدقيقة؛ وإحسان مراميها العميقة؟!

وفي اعتقادي -اليقيني- أن مَنْ هذا حالُهُ يجبُ عليه -حتمًا ولزومًا- الجثيُّ من جديد بين يدي أهل العلم؛ حتى يصحِّح سقيم مفاهيمه، ويقوِّمَ معوجَّ معرفته وتعاليمه ...

والله -تعالى- يقولُ: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [النحل:١١٦]..

ومع هذا -كله-؛ فإنِّي متابعٌ مجموعَ شبهاتِهم؛ لأنقضها واحدةً واحدةً.

وبخاصة أن شبهاتِهم -هذه- جمعت مجملَ شبهات غيرهم -المتفرِّقة- هنا وهناك!!!-

والله المسدِّد.

فأقول وبالله التوفيق، ومنه العونُ والتحقيق(١):

* * * * *

---

(١) الزرقاء:٧ ربيع الأول سنة ١٤٢٣هـ.

وتاريخ طبعتنا الثانية -هذه-: ٢٧ جمادى الأولى (سنة ١٤٢٧هـ)، والموفِّق الله.

- أولاً -

فتاوى بعض العلماء الأكابر في بدعيَّة (الاحتفال بالمولد)

طَعَن (الإعلانُ) بمن يفتي ببدعيَّة الاحتفال بالمولد، وأن فتواهُ (قولٌ بلا علم، وحكمٌ بلا دراية، دالٌّ على خوض في دين الله بلا أهلية ..) إلخ..

وهذا يُوهِمُ -بل يُلَبِّسُ- أن المفتي بذلك آتٍ بما لم يأت به أهلُ العلم السابقون!

وهذا باطلٌ؛ فإن فتاوى العلماء السابقين -في هذا الأمر- معلومةٌ؛ أسوق (بعضَها) -هاهنا-:

١ - قال العلامةُ الشيخُ تاج الدين الفاكهاني[1] المتوفَّى سنة (٧٣٤هـ) في رسالته المفردة في هذا الموضوع -وعنوانُها: «المورد في عملِ المولد»[2]-؛ وهذا لفظُهَا، ونصُّها -كاملاً-:

(١) وقد ترجمَ له الإمام ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٨/ ٣٧٠) قائلاً: (الشيخ الإمام، ذو الفنون .. برع وتقدَّم في معرفة النحو -وغيره-.. وسمعنا عليه، ومعه ..).
وقال ابن فَرْحُون المالكيُّ في «الديباج المذهب» (٢/ ٨٠) -فيه-: «كان فقيهًا فاضلاً متفننًا؛ في الحديث، والفقه، والأصول، والعربية، والأدب ..».
وقال السيوطي في «حسن المحاضرة» (١/ ١٩١): «كان ... صالحًا عظيمًا».

(٢) وقد ساقها -بتمامها- الشيخُ محمد بن يوسف الصالحي -المتوفَّى سنة (٩٤٢هـ)- في «السيرة الشامية» (١/ ٤٤٦-٤٤٨).

=

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي هدانا لاتِّباع سيِّد المرسلين، وأيَّدنا بالهداية إلى دعائم الدِّين، ويسَّرَ لنا اقتفاءَ آثارِ السَّلَف الصالحين، حتى امتلأتْ قلوبُنَا بأنوار علم الشَّرع، وقواطعِ الحقِّ المبين، وطهَّرَ سرائرَنَا من حَدَثِ الحوادِثِ، والابتداع في الدِّين، أحمدُهُ على ما مَنَّ به من أنوارِ اليقين، وأشكرُهُ على ما أسداهُ من التمسُّكِ بالحبل المتين.

وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله -وحدَهُ لا شريكَ له-، وأنَّ محمدًا عبدُهُ ورسوله، سيِّدُ الأوَّلين والآخرين، صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه وأزواجه الطاهرات أمهات المؤمنين صلاة دائمة إلى يوم الدِّين.

أما بعد:

فقد تكرَّرَ سؤالُ جماعة من المباركين عن الاجتماع الذي يعملُهُ بعضُ الناس في شهرِ ربيع الأول، ويسمونه: (المولد):

هل له أصلٌ في الشرع؟

أو هو بدعة، وحدثٌ في الدِّين؟

=

وكنت قد حقَّقتُ هذه الرسالة -ولله الحمد- قبل خمسةَ عشرَ عامًا -معلقًا عليها، شارحًا لها-.
وقد طبعتها -يومذاك- مكتبةُ المعارف في الرياض (١٤٠٧هـ)
ثم أعادت نشرَها -قبل عامين- بتحقيقي نفسه- (سنة ١٤٢١ هـ) -رئاسةُ إدارات البحوث العلمية، والإفتاء -في الرياض- ضمن «رسائل في حكم الاحتفال بالمولد النبوي» (١/ ٥-١٤) -وكانت أول رسالة فيه -والحمدُ لله-؛ فجزاهم الله خيرًا.

وقصدُوا الجوابَ عن ذلك مبينًا، والإيضاحَ عنه معينًا.

فقلت -وبالله التوفيق-:

لا أعلمُ لهذا المولدِ أصلاً في كتاب، ولا في سنة، ولا يُنقلُ عملُهُ عن أحد من علماء الأمة؛ الذين هم القُدوةُ في الدين، المتمسِّكون بآثارِ المتقدِّمين.

بل هو بدعةٌ، أحدثَها البطَّالونَ، وشهوةُ نفس اغْتَنَى بها الأكَّالون، بدليل أنَّا إذا أدرنا عليه الأحكامَ الخمسة قلنا:

إما أن يكون واجبًا، أو مندوبًا، أو مباحًا، أو مكروهًا، أو محرمًا!!

وهو ليس بواجب إجماعًا -ولا مندوبًا-؛ لأن حقيقةَ المندوب: ما طَلَبُه الشرعُ من غير ذمٍّ على تركه، وهذا لم يأذن فيه الشرعُ، ولا فعله الصحابة، ولا التابعون، [ولا العلماءُ] المتديِّنون -فيما علمتُ-.

وهذا جوابي عنه بين يدي الله -تعالى- إن عنه سئلت.

ولا جائزٌ أن يكونَ مباحًا؛ لأن الابتداعَ في الدين ليس مباحًا -بإجماع المسلمين-.

فلم يبقَ إلاَّ أن يكونَ مكروهًا، أو حرامًا.

وحينئذٍ يكونُ الكلامُ فيه في فصلين، والتفرقة بين حالين.

- **أحدهما:** أن يعملَهُ رجلٌ مِنْ عَيْن مالِهِ؛ لأهله وأصحابه وعياله، لا يجاوزون [في] ذلك الاجتماع على أكل الطَّعام، ولا يقترفون شيئًا من الآثام: فهذا الذي وصفناه بأنه بدعة مكروهةٌ، وشناعة، إذ لم يفعله أحدٌ من متقدِّمي أهل الطاعة، الذين هم فقهاءُ الإسلام، وعُلماءُ الأنام، سُرُجُ الأزمنة، وزينُ الأمكنة.

- والثاني: أن تدخله الجناية، وتقوى به العناية، حتى يعطي أحدُهُمُ الشيءَ ونفسُهُ تتبعه، وقلبُهُ يؤلِمُهُ ويوجعُه؛ لِمَا يجدُ من ألم الحيف، وقد قال العلماءُ -رحمهم الله تعالى-: أخذُ المال بالحياء كأخذه بالسيف.

لاسيما إن انضاف إلى ذلك شيءٌ من الغناء -مع البُطُون الملأى- بآلاتِ الباطل؛ من الدُّفوف، والشَّبَّابات، واجتماع الرِّجال مع الشَّباب المرد، والنساء الغانيات، إما مختلطات بهم، أو مشرفات، والرَّقص بالتثني، والانعطاف، والاستغراق في اللهو، ونسيان يوم المخاف[1].

وكذلك النِّساءُ إذا اجتمعن على انفرادهن رافعات أصواتهنَّ بالتهتيك[2] والتطريبِ في الإنشاد، والخروج في التلاوة والذِّكر عن المشروع، والأمر المعتاد، غافلات عن قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر:١٤].

وهذا الذي لا يختلفُ في تحريمه اثنان، ولا يستحسنُهُ ذوو المروءة الفتيان، وإنما يحلُّ ذلك بنفوس موتى القلوب، وغير المستقلِّين من الآثام والذنوب، وأزيدُكَ أنهم يرونه من العبادات! لا من الأمورِ المنكرات المحرَّمات!!

---

(١) وهذا ردٌّ على بعض شبهات أصحاب (الإعلان!) الذين توهَّموا -أو أوهموا- أن هذه الاحتفالات (!) خاليةٌ من المنكرات والمخالفات!!

والحاصل -في كثير مما هنالك- عكسُ ذلك ...

(٢) وقد وقع في طبعتي -الأولى-: (بالتهنيك) -بالنون-!

ولعل الصواب ما أثبتُّهُ -هنا-؛ قال في «القاموس» (ص١٢٣٦): و«ورجلٌ متهتك: لا يبالي أن يُهتكَ ستره».

فإنَّا لله وإنا إليه راجعون، «بَدأَ الإسلام غريبًا، وسيعودُ كما بدأ»[١].

ولله درُّ شيخنا القشيري[٢] -رحمه الله- تعالى-؛ حيث يقول -فيما أجازَنَاه-:

قد عرف المنكر واستنكر الـ ـمعروف في أيامنا الصعبه
وصار أهلُ العلم في وهدة وصارَ أهلُ الجهل في رتبه
حادُوا عن الحقِّ فما للذي سادوا به فيما مضىٰ نسبه
فقلت للأبرار -أهل التُّقىٰ والدِّين لما اشتدَّت الكربه-:
لا تنكروا أحوالكم قد أتت نوبتكم في زمن الغربه

ولقد أحسن الإمامُ أبو عمرو بن العلاء -رحمه الله- تعالى- حيث يقول: لا يزالُ الناس بخير ما تُعجِّبَ من العَجَب!!

هذا مع أن الشهر الذي وُلد فيه ﷺ وهو ربيعٌ الأول- هو بعينه الشهرُ الذي توفِّي فيه، فليس الفرحُ بأولى من الحزنِ فيه[٣].

(١) رواه مسلم (١٤٥) عن أبي هريرة.

(٢) هو الإمام ابن دقيق العيد، المتوفَّى سنة (٧٠٢ هـ)؛ انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» (٤/ ٩١) للحافظ ابن حجر.

(٣) وهذه حجة عقلية أقوى ما تكون، وهي أمضى من شبهتهم التي عليها يتكئون!
ولو قيل -أيضًا-: الاحتفالُ بالبعثة المحمدية أولى -وأولى- أن يهتمَّ به الصالحون! لكان هذا أقرب(!) إلى الحق المأمون ...
فلماذا لا يفعلون؟! وما الضابطُ فيما يعملون، أو يتركون؟!
ولماذا على غيرهم ينكرون؟!
وقارن بما يأتي (ص٢٣-٢٤) -للأهمية-.

وهذا ما علينا أن نقول، ومن الله -تعالى- نرجُو حُسْنَ القبول».

٢- وقال الأستاذ أبو عبد الله محمدٌ الحَفَّار -المتوفَّى سنة (٨١١هـ)[1]- كما في «المعيار المعرب» (٧/ ٩٩-١٠١)-:

«ليلة المولد لم يكن السلفُ الصالحُ -وهم أصحابُ رسول الله ﷺ والتابعون لهم- يجتمعون فيها للعبادة، ولا يفعلونَ فيها زيادةً على سائر ليالي السنة؛ لأن النبي ﷺ لا يعظَّمُ إلا بالوجه الذي شُرِعَ به تعظيمُهُ، وتعظيمُهُ من أعظم القُرَبِ إلى الله، لكن يتقرَّبُ إلى الله ﷻ بما شرع.

والدليلُ على أن السلف لم يكونوا يزيدون فيها -زيادة على سائر الليالي- أنهم اختلفوا فيها:

فقيل: إنَّه ﷺ وُلد في رمضان.

وقيل: في ربيع الأول.

واختُلِفَ في أيِّ يوم ولد فيه على أربعة أقوال!

فلو كانت تلك الليلةُ -التي وُلدَ في صبيحتها- تحدثُ فيها عبادةٌ بولادة خير الخلق ﷺ: لكانت معلومةً مشهورةً لا يقعُ فيها اختلافٌ[2]، ولكن لم تشرع زيادةُ تعظيم؛ ألا ترى أن يومَ الجمعة خيرُ يوم طلعت عليه الشمس[3]؟! وأفضلُ ما يفعلُ

(١) وقد ترجم له الأستاذُ محمد بن محمد مخلوف في كتاب: «شجرة النور الزكية» (١/ ٢٤٧) وقال -واصفًا إيَّاه-: «إمام غرناطة، ومحدِّثها، ومفتيها ... الفقيه العلامةُ، القدوةُ الصالح ...».

(٢) وهذا -عند التأمُّل- حجةٌ قاصمة.

(٣) حتى ذهب بعضُ المبتدعة الغلاة إلى أن ليلة المولد أفضل وأعظم من ليلة القدر.

في اليوم الفاضل صومُهُ، وقد نهى النبي ﷺ عن صوم يوم الجمعة[١] -مع عظيم فضله-؛ فدلَّ هذا على أنه لا تحدثُ عبادةٌ في زمان ولا في مكان؛ إلا إن شرعت، وما لم يشرع: لا يفعل؛ إذ لا يأتي آخرُ هذه الأمة بأهدَى مما أتى به أولُها.

ولو فتِحَ هذا البابُ لجاءَ قومٌ، فقالوا: يوم هجرته إلى المدينة يومٌ أعزَّ الله فيه الإسلام؛ فيجتمعُ فيه ويتعبَّدُ!

ويقولُ آخرون: الليلة التي أُسريَ به فيها حصلَ له فيها من الشَّرفِ ما لا يقدرُ قدرُهُ! فتحدثُ فيها عبادةٌ... فلا يقفُ ذلك عند حدٍّ[٢].

والخيرُ -كله- في اتِّباع السلف الصالح؛ الذين اختارَهُمُ الله له؛ فما فعلوا فعلناه، وما تركوا تركناه[٣].

=

وهذا باطلٌ؛ ردَّهُ العلامةُ عليٌّ القاري الحنفي -المتوفَّى سنة (١٠١٤هـ)- في كتابه «المورد الروي..» (ص٩٧) -قائلاً-: «الأفضليَّة ليست إلا لكون العبادة فيها أفضلَ بشهادة النص القرآني ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾، ولا تعرفُ هذه الأفضلية لليلة مولده ﷺ لا من الكتاب، ولا من السنة، ولا عن أحد من علماء هذه الأمة».

(١) رواه البخاري (١٩٨٥)، ومسلم (١١٤٤) (١٤٧) عن أبي هريرة.

(٢) وهذا هو وجه الإلزام! مع أنه قد فعل بهذين اليومين ما تخوفه (!) هذا العالـمُ؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله!! وأقولُ:

قدْ كان ما خَشيتُ أن يكونَا   إنـا إلَــىٰ الله لـراجـعــونـا

ولولا العادةُ والإلف -في عامة الناس- لأحدثوا غيرها!! ولكن!

(٣) وهذا هو ضابطُ الالتزام الصريح، وأساس النهج الصحيح.

وكل خير في اتباع من سلف   وكل شر في ابتداع من خلف

قال: فإذا تقرَّرَ هذا؛ ظهرَ أنَّ الاجتماعَ في تلك الليلة ليس بمطلوب شرعًا؛ بل يؤمَرُ بتركه».

٣- وقال العلاَّمةُ ابن الحاجِّ -المتوفَّى سنة (٧٣٧هـ)- في كتاب «المدخل» (٢/ ١١-١٢) -مبينًا حكم عمل (المولد)-:

«... ذلك زيادةٌ في الدِّين؛ ليس من عمل السَّلف الماضين.

واتِّباعُ السلف أَوْلَى -بَلْ أَوْجَبُ- مِنْ أن يزيدَ نيةً مخالفةً لما كانوا عليه؛ لأنهم أشدُّ الناس اتِّباعًا لسنة رسول الله ﷺ، وتعظيمًا له، ولسنته ﷺ، ولهم قدمُ السبق في المبادرة إلى ذلك، ولم ينقل عن أحد منهم أنه نوى المولد.

ونحن لهم تبعٌ؛ فيسعنا ما وسعهم، وقد عُلِمَ أنَّ اتِّباعهم في المصادر والموارد».

٤- وقال الشيخ العدوي -المتوفَّى سنة (١١٨٩هـ)- في حاشيته على «مختصر الشيخ خليل» (٨/ ١٦٨):

«عمل المولد مكروهٌ».

٥- وقال مثلَهُ الشيخ محمد عليش -المتوفَّى سنة (١٢٩٩هـ)- في «فتح العليِّ المالك» (١/ ١٧١).

٦- وقال السيد علي فكري -المتوفَّى سنة (١٣٧٢هـ)- في المحاضرة السادسةَ عشرةَ من «المحاضرات الفكرية» (ص١٢٨):

«لم يكن في سنة العرب أن يحتفلوا بتاريخ ميلاد لأحد منهم، ولم تجر بذلك سنة المسلمين -فيما سلف-.

والثابت في كتب التاريخ -وغيرها-: أن عادةَ الاحتفالَ بمولدِ النبي ﷺ من العادات المحدثة»[1].. ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر:١٤]..

والوجه التالي فيه مزيدُ مزيدِ بيان.

* * * * *

(١) ولقد اعترفَ أصحابُ (الإعلانِ) بهذا -وهو مهمٌّ جدًّا-؛ حيث قالوا في (عمودهم: الأولَ!):
«فالاحتفالُ بمولد النبي ﷺ وإن لم يكن في زمن النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين، ولا أتباع التابعين .. هذا حدث بعد ذلك»!!
ثم نقضوا هذا الحكم ببعض الشبهات العقليَّة، والأوهام العاطفيَّة؛ التي لا يُبنى عليها شرعٌ، ولا يؤسَّسُ عليها دليلٌ!
وأزيدُ على ما قالوا: بأنَّ أحدًا من الأئمة الأربعة -رحمهم الله- أيضًا- لم يحتفلوا بهذا اليوم، ولا خصهُ بمزيد من الطاعة ...

- ثانيًا -
(الاحتفال بالمولد) لم يفعله خيرُ القرون وخيرةُ أهل العلم

قال الشيخُ ظهيرُ الدين جعفرُ التِّزمنتي[(١)] -المتوفَّى سنة (٦٨٢هـ) -مُبَيِّنًا حكم (المولد)-:

«هذا الفعلُ لم يقع في الصدر الأول من السلف الصالح، مع تعظيمهم، وحبِّهم له -أي: للنبيﷺ- إعظامًا ومحبةً لا يبلغُ جمعنا الواحدَ منهم، ولا ذرة منه»[(٢)].

وفي هذا التأصيل: غَناءٌ عن كلِّ تطويل، واستغناءٌ عن أيِّ وجه دليل، فالقومُ أعلمُ وأتقى، وأجل وأهدى[(٣)].

(١) وكان شيخ الشافعيَّة في زمانه -كما وصفَهُ السيوطيُّ في «حسن المحاضرة». (١/ ٤١٨).
(٢) نقله الشيخ الصالحي في «السيرة الشامية» (١/ ٤٤١-٤٤٢).
(٣) وقال الإمامُ ابن كثير الدمشقيُّ الشافعي -المتوفَّى سنة (٧٧٤هـ)- في «تفسيره» (١٣/ ١٢): مفسرًا قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف:١١]. أي: قالوا: عن المؤمنين بالقرآن: لو كان القرآنُ خيرًا ما سبقنا هؤلاء إليه؛ يعنون بلالاً، وعمَّارًا، وصهيبًا، وخبابًا- وأشباههم، وأقرانهم من المستضعفين، والعبيد، والإماء، وما ذاك إلا لأنهم عند أنفسهم- يعتقدون أن لهم عند الله وجاهةً وله بهم عنايةٌ!!
=

- ثالثا -
ضوابط المحبة الشرعية

دعوى عمل (المولد) -محبة للنبي- ﷺ: دعوى باطلة؛ فالمحبة دليلُها الاتِّباعُ، وعدمُ مجاوزة الحدِّ في الأمور، كما قال -تعالى-: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١]. وقال -سبحانه-: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا﴾ [هود:١١٢].

قال الإمامُ ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣٥٨) -مفسِّرًا الآية الأولى-:

«هذه الآية حاكمةٌ على كُلِّ من ادَّعَى محبَّةَ الله -وليس هو على الطريقة المحمدية- بأنَّهُ كاذبٌ في دعواهُ في نفس الأمر، حتى يتبع الشرع المحمدي، والدِّين النبوي؛ في جميع أقواله وأفعاله.

=

وقد غلطوا في ذلك غلطًا فاحشًا! وأخطئوا خطأً بيِّنًا!! كما قال -تعالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَٰؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا﴾ [الأنعام:٥٣]. أي: يتعجبون؛ كيف اهتدى هؤلاء دوننا؟! ولهذا قالوا: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾.

وأما أهل السنة والجماعة فيقولون في كلِّ فعل وقول -لم يثبت عن الصحابة-: هو بدعةٌ؛ لأنه لو كان خيرًا لسبقونا إليه؛ لأنهم لم يتركوا خصلةً من خصال الخير إلا وقد بادروا إليها».

كما ثبت في «الصحيح»[(١)] عن رسول الله ﷺ، أنه قال: **«من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»**.

ولهذا قال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾. أي: يحصل لكم فوق ما طلبتم من محبتكم إيَّاه، وهو محبتُهُ إياكُمْ، وهو أعظمُ من الأوَّلِ، كما قال بعضُ العلماء والحكماء: «ليس الشأنُ أن تُحِبَّ؛ إنما الشأن أن تُحَبَّ».

وقال الحسن البصري -وغيره من السلف-: «زعم قومٌ أنهم يحبون الله؛ فابتلاهم الله بهذه الآية؛ فقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾».

وقال القاضي عياض في «الشفا بحقوق المصطفى» (٢/ ٢٤):

«اعلم أن من أحبَّ شيئًا آثره، وآثرَ موافقته؛ وإلاَّ لم يكن صادقًا في حبِّه، وكان مدَّعيًا[(٢)].

---

(١) رواه مسلم (١٧١٨) (١٨) عن عائشة.

وهو في «صحيح البخاري» (٢٦٩٧)، و«صحيح مسلم» (١٧١٨) (١٧) عنها رضي الله عنها بلفظ: **«من أحدَثَ في أمرنا هذا ما لَيْسَ مِنْهُ فهوَ ردٌّ»**.

وانظر كتابي: «علم أصول البدع» (ص ٢٧، ٣٣، ٣٤، ١٤٤).

(٢) ومن العجائب -والعجائبُ جمة!- استدلالُ بعض أهل البدع بالحديث النبوي الذي فيه جلدُ أحد الصحابة بشربه الخمر، وأن بعض الصحابة رضي الله عنهم لعنه! فقال -عليه الصلاة والسلام- منكرًا عليه: **«لا تلعنه؛ فإنه يحبُّ الله ورسوله»**. رواه البخاريُّ (٦٧٨٠) عن عمر-!!

أقول: قد استدلَّ بعضُ أهل البدع بهذا الحديث -لفتح الابتداع!- على أنه ليس من شرط الحبِّ الاتِّباع!!! وهذا استدلالٌ مقلوبٌ!! والصوابُ فيه: أنهُ ليسَ من شرط المعصية الكُرْهُ ... وإلا انعكست الأمورُ -جميعُها-، ولم يعرف لها ضابطٌ، ولا رابطٌ!! فتأمَّل ...

فالصادقُ في حبِّ النبي ﷺ: من تظهرُ علامةُ ذلك عليه؛ وأولُها: الاقتداءُ به، واستعمالُ سنته، واتِّباعُ أقواله وأفعاله، وامتثالُ أوامرِهِ، واجتنابُ نواهيه، والتأدُّبُ بآدابه: في عسره ويسره، ومنشطه ومكرهه، وشاهدُ هذا قوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ وإيثار ما شرعَهُ على هوى نفسه، وموافقة شهواته، قال الله -تعالى-: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر:٩]».

* * * * *

- رابعًا -
حديث صيام عاشوراء، والوجه الصحيح لدلالته

أَمَّا ما زعَمَهُ أصحابُ (الإعلان) بأنَّ:

«من أكبَرِ[1] الأدلة على جواز الاحتفال بمولده -عليه الصلاة والسلام- ما وردَ في «الصحيحين» -في البخاريِّ ومسلم-: أن رسول الله ﷺ قدِمَ المدينة، فوجدَ اليهودَ يصومونَ يومَ عاشوراء، فقال لهم في هذا الأمر؟ فقالوا: هذا يومٌ أنجى الله فيه موسى، وأغرقَ فرعونَ، فنحن نصومُهُ تعظيمًا له، فقال رسول الله ﷺ: «**نحن أولى بموسى منكم**». فصام، وأمر بصيامه، هذا حديثٌ صحيحٌ(!).

فوجهُ الدلالة في الحديث[2]: أن الرسولَ أحدَث لله -تعالى- طاعةً شكرًا لله -تبارك وتعالى- على نعمة إنجاء موسى، وإغراق عدوِّه فرعون، وكذلك نحن (!) نعمل هذه المبرَّات في هذا اليوم ...»!!!

إلى آخر كلامهم!!

فهم -**أولاً**- يسمُّونَ السنة النبوية العملية -والهدي المحمدي-: إحداثًا!!

(١) كذا!!

(٢) والكلامُ لا يزالُ لهم!

وهذا خطرٌ عقائديٌّ عظيمٌ جدًّا ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [القلم:٣٣].

وعذرهُمُ -المنجيهم!- أنهم جاهلون!!

ثم يقيسُون على هذا (الإحداث) -المزعوم- ثانيًا-: ابتداعهم الذي لا وجه -لقياسه- ألبتة- بفعل رسول الله ﷺ؛ إذ الله ﷻ يقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ...﴾ [الأحزاب:٢١]. ويقول -سبحانه-: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر:٧]...

فأين هؤلاء -هداهم الله- بأهوائهم!- من النبي ﷺ-وهديه-؟!!

وأما حديثُ عاشوراءَ، والاستنباطُ منه -ثالثًا-: فليس فيه إلاَّ أن النبي ﷺ صامَهُ، وأمر بصومه. وهذا هدي مستقلٌّ بذاته ...

مع أن الثابت -الصريح-رابعًا-أنه ﷺ -كان يصومُهُ قبل الإسلام- كما في «صحيح البخاري» (٢٠٠٢)، و«صحيح مسلم» (١١٢٥) (١١٤) -عن عائشة-، ثم قال -بَعْدُ- كما في الحديث الآخر-: «نحن أحقُّ بموسى منكم»؛ تأكيدًا لصومه، وبيانًا لليهود أنَّ الذي يفعلونه؛ فإننا -نحن المسلمين- نفعلُهُ -أيضًا-؛ فنكون -بهذا- أولى بموسى عليه السلام منهم.

ومن السُّننِ النبوية العزيزة -في هذا الباب- على هذا المعنى- صيامُ يوم الإثنين، وهو اليوم الذي قال فيه النبيُّ ﷺ مُنَبِّهًا، ومعلمًا-: «ذَاكَ يومٌ وُلدتُ فيه، وأنزلَ عليَّ فيه»[1]؛

---

(١) رواه مسلم (١١٦٢) (١٩٧) عن أبي قتادة الأنصاري.

وتأمل -في الحديث- ربطَ المولد بالبعثة، وقارن بما تقدَّم (ص١٣).

فمن كان (محتفلاً): فليحتفل بصاحب السنةﷺ على وجه السنة -بهدي السنة-، دون الغلوِّ، ومجاوزةِ الحدِّ، والافتئات على نهج النبيﷺ.

ومع ذلك نرى جُلَّ (المحتفلين!) بمولدهﷺ يُخالفونَ هذا الهديَ المنقول، ولا يلتزمون سنةَ الرسول، بينما يُسارعون (!) إلى الأمور التي أحدثوها بمحض أفكارهم، وقاسوها بمجرد عقولهم ...

والله -جل في علاه- يقول: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة:٦١]؟!

* * * * *

- خامسًا -
الباطنيون هم محدثو الاحتفال بالموالد[1]

ذكر أصحابُ (الإعلانِ) -في العمود الثالثِ من مقالهم!-: أن (أوَّلَ مَن أحدثَ الاحتفالَ بالمولدِ النبويِّ الشريف رجلٌ من الأتقياء (!) هو الملك المظفَّر ...)إلخ!

فأقولُ:

هذا الكلامُ غير صحيح -بطرفيه!-:

فالملك المظفّر قد توفِّي سنة (٨٣٣هـ)، بينما المنقولُ في تاريخ إحداث الاحتفال بالمولد: أن ذلك كان عن طريق الخلفاء الفاطميِّين -وهم الباطنيون[2]؛ المتسبون زورًا إلى فاطمة رضي الله عنها، وذلك سنة (٣٦١هـ):

فقد ذكر العلامة تقيُّ الدين المقريزي في «المواعظ والاعتبار بذكر الخُطط والآثار» (١/ ٤٩٠) تحت عنوان: (ذكر الأيام التي كان الخلفاء الفاطميون يتخذونها أعيادًا ومواسم؛ تتسع بها أحوال الرعية، وتكثر نعمهم)، قال:

«كان للخلفاء الفاطميين -في طول السنة- أعيادٌ ومواسمُ؛ وهي: موسمُ رأس

(١) ومنها (!) الاحتفال بالمولد النبوي -كما سيأتي-.

(٢) انظر تعليقي على «كشف الشبهات» (٨٤-٨٧)، للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله-.

السنة، وموسم أولِ العام، ويومُ عاشوراء، ومولدُ النبيﷺ، ومولدُ عليٍّ بن أبي طالب ؓ، ومولدُ الحسن، ومولدُ الحسين -عليهما السلام-[١]، ومولدُ فاطمة الزهراء -عليها السلام-[١]، ومولد الخليفة الحاضر، وليلةُ أول رجب، وليلة نصفه، وليلةُ أوَّل شعبان، وليلةُ نصفه، وموسم ليلة رمضان، وغُرَّةُ رمضانَ، وسِماطُ رمضانَ، وليلةُ الختم، وموسِمُ عيد الفطر، وموسُم عيد النحر، وعيدُ الغدير، وكسوةُ الشتاء، وكسوةُ الصيف، وموسمُ فتح الخليج، ويومُ النوروز، ويومُ الميلاد، وخميسُ العَدَس، وأيَّامُ الركوبات، و ...».

فأقولُ: أين هذا الرُّكام (!) من هدي الرسول -عليه الصلاة والسلام-؟!

ولِمَاذا لا يتابعُ المبتدعونَ الجُدُدُ أسلافَهم المتقدِّمين؛ وهم يسيرون بسيرهم، ويقتدون (!) بفعلهم؟!

وما الذي (يُبيحُ) واحدًا من هذه الأعيادِ والمواسم، ويمنع غيرها؟! إلاَّ التحكُّم!

وما الدليلُ المفرِّقُ بين هذا وذاك؟! لِيُباحَ الأولُ، ويمنعَ الآخَرُ -أو الثالثُ- وهكذا!!-؟!!

ولقد ذكر مبتدأ إحداث الفاطميِّين للمولد -أوَّلَ ما ابتدع- أبو العباس القلقشندي في «صُبح الأعشى» (٣/ ٤٩٨-٤٩٩)، فقال -بعد أن ذكر جلوسَ الخليفة الفاطمي في المجلس العامِّ أيَّامَ المواكب، وجلوسَهُ ليلةَ أوَّلِ رجب، وليلة نصفه، وليلة أوَّل شعبان، وليلة نصفه -للقاضي والشهود- في ليالي الوقود الأربع من كلِّ سنة-، قال:

«الجلوس الثالث: جلوسُهُ في مولد النبيﷺ في الثاني عشر من شهر ربيع الأول،

(١) تخصيص هؤلاء الصحابة بهذا الدعاء (!) من محدثات الشيعة الشنيعة، فحاذر!!

وكان عادتُهم فيه أن يعملَ في دار الفطرة عشرون قنطارًا -من السكَّر الفائق- حلوى من طرائف الأصناف، وتعبَّأ في ثلاث مئة صينية نحاس، فإذا كان ليلة ذات المولد تفرَّق في أرباب الرسوم؛ كقاضي القضاة، وداعي الدعاة، وقراء الحضرة، والخطباء، والمتصدرين بالجوامع -بالقاهرة، ومصر، وقَوَمة المشاهد-، وغيرهم ممن له اسم ثابت».

... وعلى ضوء ذلك؛ فإن ما ذكرته بعضُ كتب التاريخ -وحرَّفه أصحاب (الإعلان) على غير وجهه! -كما سيأتي- لا يتناقضُ مع هذا الذي قرَّرناه -سابقًا-:

فقد قال العلامةُ الشيخُ محمد بخيت المطيعي الحنفيُّ -مفتي الديار المصرية -سابقًا- في كتابه «أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام» (ص٤٤-٤٥):

«مما أحدث، وكثر السؤال عنه: الموالِدُ:

فنقولُ: إنَّ أوَّلَ مَنْ أحدثَهَا بالقاهرة: الخلفاءُ الفاطميُّون، وأوَّلهم المعزُّ لدين الله، توجَّه من المغرب إلى مصر في شوال (سنة٣٦١) إحدى وستين وثلاث مئة -هجرية-، فوصل إلى ثغر إسكندرية في شعبان، سنة اثنتين وستين وثلاث مئة، ودخل القاهرة لسبع خلون من شهر رمضان في تلك السنة، فابتدعوا ستة موالد: المولد النبويِّ، ومولد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ومولد السيدة فاطمة الزهراء[1]، ومولد الحسن، ومولد الحسين، ومولد الخليفة الحاضر، وبقيت هذه الموالدُ على رسومها، إلى أن أبطلها الأفضلُ ابن أمير الجيوش...».

(١) وهذا اللقب مما تسرَّبَ من عقائد الشيعة الروافض، إلى ألسنة أهل السنة -فتداولوه، وأشهروه!-. والأصل مجانبتُهُ، والبُعْدُ عنه؛ إذ لا دليلَ على مبناه، ولا حُجَّة على معناه.

ثم قال (ص٥٢):

«من ذلك تعلمُ أن مظفَّر الدين [صاحب إربل] إنما أحدث المولدَ النبويَّ في مدينة إربل -على الوجه الذي وُصِف-؛ فلا ينافي ما ذكرناه من أنَّ أوَّلَ مَنْ أحدثهُ بالقاهرة الخلفاء الفاطميون، من قبل ذلك، فإن دولة الفاطميين انقرضت بموت العاضد بالله أبي محمد عبد الله بن الحافظ بن المستنصر، في يوم الإثنين، عاشر المحرم، سنة سبع وستِّين وخمس مئة هجرية، وما كانت الموالد تعرفُ في دولة الإسلام من قبل الفاطميين».

ثم قال:

«وأنت إذا علمت ما كان يعملُهُ الفاطميون، ومظفرُ الدِّين في المولد النبوي: جزمتَ بأنه لا يمكن أن يُحْكَمَ عليه -كُلِّه- بالحِلِّ».

وقد قال الأُستاذُ علي فكري -المتوفَّى سنة (١٣٧٢هـ) في كتابه «المحاضرات الفكرية» (ص٨٤) تحت عنوان: (البدع في الموالد):

«أوَّلُ من أحدثها -أي: الموالد- بالقاهرة: الخلفاءُ الفاطميون في القرن الرابع، فابتدعوا ستة [موالد]: المولد النبوي، ومولدُ الإمام[1] علي، والسيدة فاطمة الزهراء، وسيِّدينا الحسن، والحسين -رضي الله عنهم- أجمعين-.

وبقيت هذه المولدُ إلى أن أبطلها الأفضلُ ابن أمير الجيوش، ثم أُعيدت في خلافة الحاكم بأمر الله -في سنة ٥٢٤-.

(١) (تخصيص) الصحابي الجليل علي بن أبي طالب ﷺ بوصف (الإمام)، دون وصف من هو أولى منه، وأعظم -كبقية الخلفاء الراشدين- به: نفحةٌ شيعية -أيضًا-؛ فلتحذر!

وأول مَنْ أحدثَ المولد -أي: بعد ذلك- الملكُ المظفر أبو سعيد في القرن السابع بمدينة إربل -بالموصل-، وقد استمرَّ العملُ بالموالد إلى يومنا هذا، وتوسَّع الناسُ فيها، وتبدَّعوا بكلِّ ما تهواهُ أنفسُهم، ويزين لهم الشيطانُ».

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

- سادسًا -
مَنْ أوَّلُ المحتفلين بالمولد؟

ولقد لَبَّسَ أصحابُ (الإعلان) -في عمودهم الثالث!- كما أشرتُ قَبْلاً -حول هذه القضية- قائلين-:

«أمَّا منْ ذكرَ أوَّلَ منْ عَمِلَ المولدَ؛ فهو ابن كثير في «تاريخه»؛ حيث قال في الجزء الثالث (صفحة ١٣٦) -ما نصُّهُ-: «كان يعملُ المولدَ الشريف -يعني: الملك المظفَّرَ- في ربيع الأول، ويحتفلُ به احتفالاً هائلاً، وكان شهمًا شُجاعًا بطلاً عاقلاً عالمًا عادلاً -رحمه الله، وأكرم مثواه-»!!

فأين في كلام ابن كثير أن الملك المظفَّرَ -هذا- (أوَّلُ) من عمِلَ المولد؟!

نعم؛ عَمِلَهُ (!) لكن؛ هل هو (أوَّلُ) من عَمِلَهُ؟!

ثم؛ لو سلَّمنا أنه فِعْلاً- (أوَّلُ) من عَمِلَهُ؛ فكانَ ماذا؟!

هل فعلُهُ حجَّةٌ في الشرع، يثبتُ به حكم دينيٌّ؛ يُنكَرُ -فيه- على مخالفه؛ جدًّا جدًّا -كما هو صنيعُ أصحاب (الإعلان) -بكل تبجح-؟!!

... وليس الأمرُ كذلك؛ لا في الأوَّل، ولا في الآخر!!

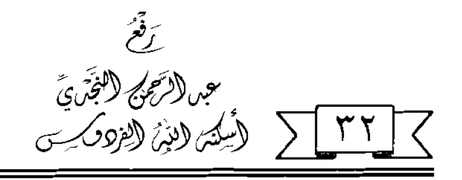
على أن الملكَ المظفَّرَ -هذا- (صاحب إربل) مذكورٌ بشيء من السوء، كما في

«معجم البلدان» (١/ ١٣٨) -لياقوت الحموي-؛ حيث قال:

«طباعُ هذا الأمير مختلفة متضادةٌ؛ فإنه كثيرُ الظلم، عسوفٌ بالرعية، راغب في أخذ الأموال من غير وجهها، وهو -مع ذلك- مُفْضِلٌ على القراء، كثيرُ الصدقات على الغرباء، يُسَيِّرُ الأموالَ الجمَّةَ الوافرة، يستفكُّ بها الأسارى من أيدي الكفَّار، وفي [معنى] ذلك يقول الشاعر:

كساعية للخير من كسب فرجها ... لك الويلُ لا تزني ولا تتصدقي»!!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊



- سابعًا -
ضوابط (الإجماع) - الصحيح المعتبر -

أما ما ادَّعاهُ أصحابُ (الإعلان) -في عمودهم الرَّابع!- أنَّ المنع من المولد (خروجٌ عن إجماعِ أمة محمد ..)!! إلخ..

فكلامٌ ينقضُهُ ما تقدَّمَ إيرادُهُ؛ مما يُخالفُ ذلك -منعًا وتبديعًا- من نصوص أهل العلم، وفتاويهم -قبل قرون، وقرون-؛ مما يكرُّ على هذه الدعوى الفارغة بالبطلان، ويردُّ ما فيها من التعالم والبهتان.

فضلاً عما لا يخفى على أهل العلم؛ من شروط (الإجماع) العلمي المعتبر، وضوابطه؛ مما ليس له أدنى صلة بهذه الدعاوى الفضفاضة -جميعها-!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

- ثامنا -
بين (السنة)، و(البدعة)

أما الاستدلالُ ببعض النُّصوص العامةِ على استحسان البدع، وقبولها؛ فيردُّها أمورٌ وأمور؛ من أهمِّها:

تكرارُ النبيﷺ خُطبة الحاجة النبوية -دائمًا-؛ وفيها قولهﷺ:

«... وخيرَ الهدي هدي محمدﷺ، **وشرَّ الأمور محدثاتها**، وكل محدثة بدعةٌ، وكل بدعة ضلالة، وكلَّ ضلالة في النار»[1]:

فهل هذه الكُلِّيَّاتُ القطعيةُ المتكرِّرةُ -في الصبَّاح والمساء- تُنْقَضُ (ببعض) النصوص المتوهَّم (!) فيها ما يُخصِّصُها، أو يُقيِّدُها؛ وليست هي كذلك -لا في قليل، ولا في كثير؟!!

فمثلاً: الاستدلالُ بحديث: «من سنَّ في الإسلام سنة حسنة ...» لا يسوغُ -ألبتة- فتح باب الابتداع، وتحسينه!!

لأن الحديث -**أولاً**- في (السنة)، لا في (البدعة)!

(١) انظر تخريج حديثها في تعليقي على: «جزء اتباع السنن، واجتناب البدع»، (رقم: ١) للإمام ضياء الدِّين المقدسي.

وثانيًا: مناسبةُ وُرُود الحديث -علميًّا وعمليًّا- فيمن أحيا السنة، فاقتدي به، وعمل بعمله.

وأما ثالثًا: فإن المعنى الصحيح لهذا الحديث مثل قولهﷺ: «من دلَّ على هُدًى؛ فله مثل أجر فاعله»؛ فأين الدليلُ من الاستدلال؟!

ومن أجل هذا؛ روى هذين الحديثين -معًا-: الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه» (٢٦٧٤) -وتحت باب واحد-؛ مما يدلُّ على أن معناهما واحدٌ، ومساقهما متحدٌ!

ورحم الله الإمام الشافعي -القائل-: «من استحسن فقد شرع» -كما في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص٥٠) -لأبي شامة-.

وقال -رحمه الله-: «إنما الاستحسانُ تلذُّذٌ» -كما في «الرسالة» (ص٥٠٥) -له-.

ومنه: قاعدةُ أهل العلم -المعروفة-: (الحسنُ ما حسنه الشرع، والقبيحُ ما قبحه الشرع)[١].

* * * * *

(١) انظر كتابي: «علم أصول البدع» (ص١١٩-١٣٥).

- تاسعًا -
بين (البدعة)، و(المصالح المرسلة)

ومثلُ ما تقدَّمَ -بُطلانًا-:

استدلالُ أصحاب (الإعلان!!) ببعض المسائل الفقهيَّةِ -الفرعية-؛ كمسألة جمع القرآن الكريم، وأذان عثمان ﷺ، وتنقيط المصحف -وغير ذلك-؛ لتجويز الإحداث في الدِّين، والابتداع في الشرع الحكيم!!

ولقد بيَّنَ الإمامُ الشاطبيُّ في كتابه «الاعتصام» -وغيرُهُ- بُطلانَ هذا الاستدلال البدعيِّ بهذه المسائل؛ مفرِّقًا بين المصالح المرسلة -من جهة-، والبدعة -من جهة أخرى- ذاكرًا ضوابط كلٍّ-؛ مما لا يُحسِنُ فهمَهُ -ولا بعضَهُ!- (أولئك!!) الذين لا يُميِّزون بين المبتدإ والخبر، والفعل والفاعل!!!

فمَنْ أرادَ الحقَّ: رَجَعَ إليه[1].

ولا أُطيلُ.

---

(١) ولينظر -أيضًا- كتابي: «علم أصول البدع» (ص٢٣١-٢٣٢)، وكذا «الموافقات» (٢/ ٤٠٩)، و(٣/ ٧٣) للإمام الشاطبي -رحمه الله-.

- عاشرًا -

تفسير ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد:٣٧].

ومن أعجب ما جاء به أصحابُ (الإعلان!!) قولُهُم: «إنَّ الله مدح الذين يبتدعون أشياءَ في دين الله فيها فوائد ومنافع ...»!!

ثم استدلوا (!) على ذلك بقوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَانِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:٣٧]!!

قالوا: «فهذا مدحٌ وثناءٌ لهؤلاء المؤمنين ...»!!

والجوابُ على هذا الشَّطَطِ معروفٌ عند أهلِ العلم؛ فقد طوَّلَ الإمامُ الشاطبيُّ في كتابه «الاعتصام» (٢/ ١٣٢-١٣٥) -في تفسيرها، وشرحها-؛ فكان مما قال -من ضمن وجوه-:

«وقيل: إن قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾؛ معناهُ: أنهم تركوا الحقَّ، وأكلوا لحومَ الخنازير، وشربوا الخمرَ، ولم يغتسلوا منْ جنابة، وتركوا الختان: ﴿فَمَا رَعَوْهَا﴾. يعني: الطاعة والملة ﴿حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد:٢٧]. فالهاء راجعةٌ إلى غير مذكور؛ وهو الملة، المفهومُ معناها من قوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾؛ لأنه يفهم منه أن ثَمَّ ملةً متبعةً، كما دل قولُهُ: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِىِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾ [ص:٣١]. على معنى

الشمس، حتى عادَ عليها الضميرُ في قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [ص:٣٢].

وكان المعنى على هذا القول:

ما كتبناها عليهم على الوجه الذي فعلوه، وإنما أمرناهم بالحقِّ.

فالبدعةُ فيه -إذن- حقيقيَّةٌ، لا إضافيَّةٌ.

وعلى كلِّ تقدير، فهذا الوجهُ هو الذي قالَ به أكثرُ العلماء، فلا نظرَ فيه بالنسبة إلى هذه الأمة».

... هذا هو الحقُّ والصواب.

فأينَ -منه- ذاك الجهلُ، والارتياب؟!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

- حادي عَشَرَ -
عمر رضي الله عنه وصلاةُ التراويح

أما استدلالُ أصحاب (الإعلانِ) -في عمودِهِمُ الخامس!- على تحسين البدَع!! بقول عمرَ رضي الله عنه في جمع النَّاس في قيامِ رمضانَ على إمام واحدٍ-: «نعمتِ البدعةُ هذه»!!

فالقولُ فيهِ ظاهرٌ؛ وأهمُّهُ وجهان:

الأولُ: أنَّ (جَمْعَ الناسِ في قيامِ رمضانَ على إمام واحدٍ) سنةٌ نبويَّةٌ، فَعَلَها رسولُ الله ﷺ -عملاً-، وحثَّ عليها -قولاً-، وإنما تركَهَا ﷺ في حياتِهِ؛ لئلاَّ تفرضَ على الناس[1].

فلا توصفُ السنةُ بأنها: (بدعةٌ)!!

الثاني: أنَّ قولَ عمرَ رضي الله عنه محمولٌ -ولابدَّ في ضوء ما تقدَّمَ- على المعنى اللُّغويِّ للبدعة؛ بمعنى: الشيء الجديد الذي كان بعد أن لم يكن -ولو نسبيًّا-.

وإلاَّ -كما سبق-؛ فهل توصَفُ (السُّنَّةُ) بـ(البدعة)؟!

كيفَ؛ وهما نقيضان؟!

فلا وَجْهَ -ألبتَّة- في الاستدلال به.

---

(١) انظر كتابي: «الكشف الصَّريح عن أغلاط الصَّابوني في صلاة التراويح» (ص٨٥-٨٦).

- ثاني عَشَرَ -
بين (الحبِّ) و(العبادة)

قولُ أصحابِ (الإعلان) -في عمودِهِم السادس!-: «هل يُجعَلُ الذي يُحِبُّ النبيﷺ، ويقرأُ القرآنَ، وسيرةَ النبيﷺ، ويطعِمُ الطَّعامَ، هل يجعلون هذا كالنصارى؟! ما أعظمَ هذا البهتان!»!!

فأقولُ: نعم -والله- ما أعظَمَ (هذا) البهتان!

فهل الذي يُحِبُّ النبيﷺ، ويغلو في -مجاوزًا به الحدَّ- مقبولٌ حبُّه؟! والنبيﷺ يقول: «إيَّاكم والغُلُوَّ في الدِّين؛ فإنَّما أهلكَ مَنْ كان قبلَكُم الغُلُوُّ في الدِّين»[1]؟!

فإنَّ بعضَ الجهلةِ قد يدفعُهُم حُبُّهُمُ المنفلِتُ للنبيﷺ المبنيُّ على الغُلُوِّ- إلى أن يصفوهﷺ ببعض صفات الألوهيَّةِ التي لا تكون إلا لله!

فهل هذا حبٌّ مشروعٌ؟!

ولقد وردَ في السنة المشرفة ما يدلُّ على بعضِ ذلك؛ من أنَّ الحبَّ -وحدَهُ- لا يُقْبَلُ ما لم يوافقِ الشرع.

(١) رواه ابنُ ماجه (٣٠٢٩)، وابن خزيمة (٢٨٦٧)، وابن حبان (٣٨٧١)، وأحمد (١٨٥١) عن ابن عبَّاس -بسند صحيح-.

إذ العملُ المقبولُ له شرطان[١]:

١- الإخلاصُ لله -تعالى-.

٢- والاتِّباعُ لرسول الله ﷺ.

فقد روى الإمامُ أحمد في «مسنده»[٢] عن أنس بن مالك ﷺ: أن رجلاً قال: يا محمدُ، يا سيِّدنا، وابن سيدنا، وخيرنا، وابن خيرنا، فقال رسول الله ﷺ: «عليكم بتقواكم، ولا يستهوينَّكم الشيطانُ، أنا محمدُ بن عبد الله، عبد الله ورسوله، والله ما أُحِبُّ أن ترفعوني فوق منزلتِي التي أنزلنِي الله ﷻ».

وأخرج أبو داود في «سننه»[٣] عن عبد الله بن الشِّخِّير ﷺ، قال: انطلقتُ في وفد بني عامر إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: أنتَ سيِّدُنا، فقال: ﷺ: «السيدُ الله -تبارك وتعالى-»، قلنا: وأفضلنا فضلاً، وأعظمنا طولاً، فقال: «قولوا بقولكم -أو ببعض قولكم-، ولا يستجرينَّكُم الشيطان».

(١) روى الإمام أبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٩٥) -عن الفضيل بن عياض- في قوله -تعالى- ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك:٢].
قال: «أخلصُهُ وأصوبُهُ، فإنَّهُ إذا كان خالصًا، ولم يكن صوابًا: لم يُقْبَل، وإذا كان صوابًا، ولم يكن خالصًا: لم يُقبل؛ حتى يكون خالصًا صوابًا؛ والخالصُ: إذا كان لله، والصوابُ: إذا كان على السنة».

(٢) (برقم:١٢٥٥١)، وابن حبان (٦٢٤٠)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٤٨)، و(٢٤٩) بسند صحيح.

(٣) برقم (٤٨٠٦)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٤٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١١) بسند صحيح.

وفي «صحيح البخاري» (٤٠٠١)، و(٥١٤٧): عن الرُّبيِّع بنت معوِّذ، قالت: جاءَ رسول الله ﷺ، فدخل عليَّ صبيحةَ عُرسي، فجلسَ على فراشي كمجلسك منِّي، فجعلت جويرياتٌ لنا يضربن بدُفٍّ لهنَّ ويندبنَ من قُتِلَ من آبائي يومَ بدر؛ إلى أن قالت إحداهنَّ:

وفينا نبِيٌّ يعلم ما في غدِ ....

فقال رسولُ الله ﷺ: «دَعِي هذا، وقولِي ما كنت تقولين».

... وهذه نصوصٌ طاهرةٌ ظاهرةٌ؛ كافيةٌ في التعريف بالحبِّ (الشرعي) وضوابطه، وما يناقضُهُ ويُخالفُهُ.

* * * * *

- ثالث عشر -
أمانةُ الصحابة في تلقي العلم وأدائه

أمَّا استدلالُ أصحابِ (الإعلان) -في عمودهم السادس!- بأن ابن عمر رضي الله عنهما زاد في التشهُّد -من عنده- جملة: «وحده لا شريكَ له»!!

فالجوابُ على ذلك من وجهين:

الأول: هل الاستدلالُ بهذا الأثر -منهم!- لتسويغ أن يبتدع (كُلُّ أحد) في الدِّين ما يشاء -كيفما يشاء-!

... فهذا من أفسد الأشياء!!

أمَّ أنه لبيان فعل ابن عمر رضي الله عنه -مُجَرَّدًا-؛ دونَ التوسُّع فيه، ومن غير القياس عليه -على فرض صحَّة زعمهم (!) فيه!-؟!

فإذا كان الأوَّل؛ فقد يأتينا آتٍ -مهما كان مبلغُهُ مِنَ العلم!- ويقولُ: أنا أزيدُ على مفتتح الصلاة: (الله أكبر) -تعظيمًا ومحبةً لله!- قولي: (وأعظم، وأجلَّ، وأقوى، و...، و...)!!

ثم يأتِي ثانٍ؛ فيقولُ: أنا أزيدُ على قولنا في الصَّلاة: (سمع الله لمن حمدَهُ) قولي: (وعظَّمَهُ، وسبَّحَهُ، وكبَّرَهُ، و ...، و...)!!

... وهكذا تصيرُ الصلاةُ غيرَ الصلاة، ثم الدينُ غيرَ الدِّين، وبخاصة ممن لا يحسِنون أبجديَّات العلم، ولا يدرونَ (ألف باء) المعرفة!!

وهاتيك أفعالٌ -وزيادات- (بدعيَّة)؛ على أبواب شرعية! لا يقولُ بها عاقل -ولا أقولُ: عالم!!-.

وأمَّا إن كان الثاني؛ فإن فعلَ ابن عُمَرَ رضي الله عنه شرعيٌّ صحيحٌ.

وهذا هو:

الوجه الثاني: إذْ إنَّ ابن عُمرَ رضي الله عنهما لم يزد هذه الكلمة -في التشهُّدِ- من كِيسِهِ! أو من رأيه واجتهادِهِ! -وحاشاه-، وإنما زادَها رضي الله عنه:

أولاً -على ما لم يسمعه مباشرةً- من النبيِّ ﷺ في تشهُّدِهِ[1]-، **وثانيًا:** إنما أخذَ ذلك رضي الله عنه -وزاده- ممن سمعه من النبيِّ ﷺ من الصحابة الآخرين -كأبي موسى الأشعريِّ[2] -وغيره- رضي الله عنهم- أجمعين-.

فصنيعُ ابن عمر رضي الله عنهما بالتصريح بتلك الزيادة-: صنيعُ الصحابي الأمين، والراوي الثبت، والعالم المدقِّق، والنَّاقل الثقة ...

فأينَ فعلُهُ الحقُّ المبين؛ من آراء أُولاء الجاهلين؟!

---

(١) رواه أبو داود (٩٧١)، والدارقطني (١/ ٣٥١)، والطحاوي (١/ ٢٦٣)، وصححه الدارقطني، والحافظ في «الفتح» (٢/ ٣١٥).

وانظر -لزامًا- «ترتيب علل الترمذي الكبير» (١/ ٢٢٥-٢٢٧).

(٢) رواه مسلم (٤٠٤)، وأبو داود (٩٧٢)، وابن ماجه (٩٠١)، وأبو عوانة (٢/ ١٢٨)، والدارقطني (٢/ ٣٥٢)، وقال: «وهذا إسنادٌ متصلٌ حسنٌ».

- رابع عشر -
هل يحتج بالكثرة على الشرع؟

أما استدلالُ أصحاب (الإعلان) -في عمودهم السادس!- بعمل (المولد) من قِبَلِ (ملايين المسلمين في الصين، والهند، وماليزيا، ودول الشرق، و ...، و...)!!

فهو استدلالُ المفلس في العلم والحجَّة؛ فمتى كانت الكثرةُ دليلاً على الحقِّ[1]؟!

والله -سبحانه- يقولُ: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:١١٦].

ويقول -تعالى-: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف:١٠٣].

ويقول -تعالى-: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦].

... ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف:٢١].

هذا -كُلُّهُ- إذا سلَّمْنا بهذه الدَّعوى... ودون إثباتها خرطُ القتاد!

بل من الممكن -جدًّا جدًّا- قلبُها على مُدَّعيها، وعكسُها على قائليها!!

وهو أيسَرُ، وأسْهَلُ.

---

(١) وما أجملَ ما ذكرَهُ الإمامُ الشاطبيُّ في «الاعتصام» (١/ ١٣٥) عن الفضيل بن عياض؛ قال: «اتَّبع طُرُق الهدى؛ ولا يضرَّك قلةُ السالكين، وإيَّاك وطُرُقَ الضلالة؛ ولا تغترَّ بكثرة الهالكين».

- خامس عشر -
بيان حال حديث (السَّواد الأعظم) - روايةً ودراية -

استدلَّ أصحاب (الإعلان) -أخيرًا- للاحتجاج بالكثرة!- بحديث: «عليكم بالسواد الأعظم»!!

وهو استدلالٌ باطلٌ من وجهين -درايةً وروايةً-:

- أما (درايةً): فهو استحالةُ تطبيقه -حتى من مدَّعيه-!!

فهل (أولئك!) فاعلون -أو مستطيعون!- أن يتبعوا السَّوادَ الأعظمَ في (كلِّ شيء) -فردًا فردًا!-؟!

لا، وألفُ لا ...

- وأما (روايةً): فالحديثُ ضعيفٌ؛ كما قال الإمامُ محمد بن عبد الهادي -المتوفَّى سنة (٧٧٤هـ) -في كتابِهِ «تنقيح أحاديث التحقيق» (١/ ٦٨٧).

وضعَّفه -كذلك- الإمامُ ابنُ كثير -صاحب «التفسير» -الشهير- في كتابه: «النهاية في الفتن والملاحم» (١/ ٣٦)، وبيَّن أن المراد بالحديث -لو صحَّ-: **الحقُّ وأهله**؛ وهو ما كان في زمن النبي ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم.

وهذا وجهٌ آخرَ في معناه -درايةُ-؛ فتأمَّلْهُ.

- سادس عشر -
ما هو (الخيرُ) المطلوب فعله من المسلمين؟

استدلَّ أصحابُ (الإعلان) -في أواخِرِ سهامهم!- بقوله -تعالى-: ﴿وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ ...﴾ [الحج:٧٧].. على الاحتفال بالمولد -فضلاً عن غيره مِنَ المحدثات والبدع!!-

فهل (الخيرُ) -هنا- على إطلاقه -سواءٌ منه ما كان مِنَ الشرع، وما لم يكن منه؟!

... وهل يستويان مثلاً:

- شخص يفعلُ (الخيرَ) المسنونَ المشروعَ؛ المحضوض عليه، المأمورَ به؟!

- وآخَرُ يفعلُ ما (يتوهَّمه) مِنَ (الخير)؛ بما يُمليه عليه رأيه، واجتهادُهُ، وإلفُهُ، وعادتُهُ -ضمن تخصيصات معيَّنة! وتقييدات مقنَّنة-؟!

ومتى كان (هذا) أو (ذاك) من مصادر الأحكام، وأبوابها؟!

وما هو ضابطُ الخطإ والصواب في هذا (الخير) المفعول؛ إلاَّ أن يكونَ موافقتُهُ للسنة، أو مخالفتُهُ لها؟!

فرجعَ الأمرُ إليها، وجُمعَ الحقُّ عليها ..

﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَـٰلُ﴾ [يونس:٣٢]...

و«مَنْ عمل عملاً ليس عليه أمرُنا فهو ردٌّ»[1] -كما قال -عليه الصلاة والسلام-

ورضي الله عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود -القائل- منكرًا على بعض الفاعلين (الخير) على غير وجه سنة الرسول، أو الهدي المنقول:

«وكم من مريد للخير لن يصيبه!»[2].

* * * * *

(١) انظر ما تقدَّم (ص٢٠).

(٢) رواه الدارميُّ (٢١٥) -وغيرُهُ- بسند صحيح.

- سابع عشر -
إلزامٌ لا وجه له!

أمَّا ما احتجَّ به أصحابُ (الإعلان) -ختامًا!!- من الإلزام بشيء من الأعمال (الدنيوية) التي يفعلها بعضُ الناس: كالأيام الرسمية -عند كثير من الدُّول-، أو المجالس العلميَّة، التي يدرسُ فيها تراثُ بعض العلماء -أحيانًا-؛ ليكون ذلك الإلزام -عند هؤلاء!- دليلاً على جواز (!) الاحتفال بالمولدِ!!

فأين هذا من ذاك؟!

فالأيَّامُ الرسمية -تلك!- لا يقولُ أحدٌ -عنها-: إنها دين!! أو: قربى لربِّ العالمين!!! وإنما هي -عند أصحابها- أمورٌ (دنيويةٌ) محضة؛ وبالتالي: فإنَّ حكمها الشرعي ليس متعلِّقًا بذاتِها، وإنما هو متعلِّقٌ بما قد يحصلُ فيها مما يخالفُ الشرع، أو يوافقُهُ.

بعكس ما اتَّصلَ بالشرع من محدثات؛ فكلُّهُ ضلال -كما قالَهُ رسولُ ذي الجلال ﷺ-؛ فالشرع قائمٌ على الكمال.

ورضي الله عن الصحابيِّ الجليل ابن عمر -القائل-: «كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنة»[1].

---

(١) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٢٦) -بسند صحيح-.

ورحم الله إمام دار الهجرة مالك بن أنس -القائل-: «من ابتدع بدعة ورآها حسنة؛ فقد زعم أن محمدًا قد خان الرسالة؛ اقرءوا قول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]؛ فما لم يكن يومئذٍ دينًا، فلا يكون اليوم دينًا، ولن يصلح آخرُ هذه الأمة؛ إلا بما صلح بها أولها»[١].

وأما المجالسُ العلميَّةُ -المشارُ إليها- على الوجه المذكور -أيامًا أو أسابيع!- فالقولُ -فيها- نفسه- هو القولُ في هذه -أيضًا-، ناهيكَ عن أنها لا تعتادُ سنويًّا، أو دوريًّا -وعلى وجه التعبد- بشكل، أو آخر-!!

فإن حصل فيها شيءٌ (!) من هذا: أُلحقت بالممنوع؛ ولا كرامة ...

فأين الدليلُ من الاستدلال؟!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) «الاعتصام» (١/ ٦٢)، للشاطبي.

- وختامًا -

... هذا آخرُ ما وفقني الله -تعالى- إليه؛ من نقد للإعلان (!) المذكور، وكشف لما فيه من جهالات ومغالطات -على وجه الاختصار، وعدم التطويل-.

وبه ينكشف ما سفهوا به أهلَ العلم المخالفينهم، وما طعنوا به في دينهم، وعلمهم، وفقههم؛ من غير روية فيهم، ودون تثبت منهم ...

وصلى الله وسلم وبارك على نبيِّنا، وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه -أجمعين-.

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين[١].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) كتبتها -والحمد لله- في مجالس متعدِّدة من غرة شهر ربيع الأول، سنة (١٤٢٣هـ).

الفهارس العلمية

١ـ فهرس الآيات

* * * * *

٢ـ فهرس الأحاديث والآثار

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

٣ـ مسرد المراجع

* «أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام»/ محمد بخيت المطيعي- مصر.

* «الأدب المفرد»/ البخاري- مصر.

* «الاعتصام»/ الشاطبي- السعودية

* «الباعث على إنكار البدع والحوادث»/ أبو شامة -السعودية.

* «البداية والنهاية»/ ابن كثير-مصر.

* «التفسير»/ ابن كثير- مصر.

* «التفسير»/ ابن جرير- مصر.

* «الدرر الكامنة»/ ابن جرير- مصر.

* «الديباج المذهب»/ ابن فرحون- مصر.

* «الرسالة»/ الشافعي- مصر.

* «السيرة الشامية»/ الصالحي- مصر.

❊ «الشفا بحقوق المصطفى»/ القاضي عياض- سوريا.

❊ «القاموس المحيط»/ الفيروزآبادي-لبنان.

❊ «الكشف الصريح عن أغلاط الصابوني في صلاة التراويح»/ علي بن حسن الحلبي- السعودية.

❊ «المحاضرات الفكرية»/ علي فكري-مصر.

❊ «المدخل»/ ابن الحاج- مصر.

❊ «المعيار المعرب»/ الونشريسي-لبنان.

❊ «المواعظ والاعتبار بذكر الخُطط والآثار»/ المقريزي- مصر.

❊ «الموافقات»/ الشاطبي- السعودية.

❊ «المورد الروي..»/ علي القاري- مصر.

❊ «المورد في عمل المولد»/ الفاكهاني- السعودية.

❊ «النهاية في الفتن والملاحم»/ ابن كثير- مصر.

❊ «ترتيب علل الترمذي الكبير»/ القاضي- الأردن.

❊ «تنقيح أحاديث التحقيق»/ ابن عبد الهادي- الإمارات.

❊ «جزء اتباع السنن، واجتناب البدع»/ الضياء المقدسي- السعودية.

❊ «حاشية مختصر الشيخ خليل»/ العدوي- مصر.

❊ «حُسن المحاضرة»/ السيوطي - مصر.

❊ «حلية الأولياء»/ أبو نُعَيم الأصبهاني-مصر.

❊ «السنن»/ ابن ماجه -مصر.

❊ «السنن»/ أبو داود- مصر.

❊ «السنن»/ الدارقطني- مصر.

❊ «السنن»/ الدارمي- لبنان.

❊ «شجرة النور الزكية»/ محمد بن محمد مخلوف- لبنان.

❊ «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»/ اللالكائي -السعودية.

❊ «شرح معاني الآثار»/ الطحاوي- لبنان.

❊ «صُبح الأعشى»/ القلقشندي -مصر.

❊ «الصحيح»/ ابن حبان- لبنان.

❊ «الصحيح»/ ابن خزيمة- لبنان.

❊ «الصحيح»/ البخاري- مصر.

❊ «الصحيح»/ مسلم- مصر.

❊ «علم أصول البدع»/ علي بن حسن الحلبي- السعودية.

❊ «عمل اليوم الليلة»/ النسائي- المغرب.

* «فتح العلي المالك»/ محمد عُليش- مصر.

* «كشف الشبهات»/ محمد بن عبد الوهاب- السعودية.

* «المسند»/ أحمد بن حنبل -لبنان.

* «المسند»/ أبو عوانة- الهندي.

* «معجم البلدان»/ ياقوت الحموي- لبنان.

* * * * *

٤ ـ الفهرس الإجمالي

رؤية واقعية

في

المناهج الدعوية

كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري



رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

الحكم الحق

في

الاحتفال بمولد سيد الخلق

التوزيع في جميع أنحاء العالم

دار الإمام أحمد للنشر والتوزيع

٦ شارع عزيز فانوس - منشية التحرير - جسر السويس - القاهرة

هاتف: ٠٠٢٠٢/٢٤١٤٢٤٨ تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٦٣٦٥٦٣٨ جوال: ٠٠٢/٠١٠٦٠١٤٩٧٨